تنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية في العراق

أ.م.د.شيماء فارس محمد
sha_law@tu.edu.iq
كلية الحقوق / جامعة تكريت

Developing and activating the productive sectors in Iraq

Assist. Prof. Dr. Shaima Fares Muhammad
college of Law / University of Tikrit

المستخلص

إن إنجاز الوظائف المتعددة التي تتولاها الدولة في مختلف الميادين المنوطة بها يحتاج إلى النهوض الاجتماعي والثقافي والسياسي، فكلما زادت هذه المصادر، وحسن استخدامها إلى مصادر مالية مستقرة نسبياً، تضمن للدولة نجاح دورها الاقتصادي بالإضافة زادت فاعلية الدولة، وأمكنها ذلك من تلبية الحاجات المتزايدة، الأمر الذي يؤدي إلى ممارسة اختصاصاتها على الوجه الأكمل، إذ تقدم الدولة الكثير من الخدمات الهامة التي تتطلب الكثير من النفقات، ولضمان بقاء هذه الخدمات لابد من توفير مصادر مالية كافية لتغطية تلك النفقات.

هذا ويعاني العراق بشكل عام من اختلال في النظام المالي، هذا الاختلال نتج عن غياب التخطيط المبني على أسس وركائز متوازنة، الأمر الذي أدى إلى تأخره اقتصادياً، إذ إن اهمال العراق وعلى مر السنوات للقطاعات الانتاجية_ الصناعة والزراعة والسياحة _ جعل الدولة تخرج من أزمة مالية وتدخل في أخرى، لذلك فإن تحقيق الرفاه الاقتصادي والقضاء على المشكلات الاقتصادية يحتاج إلى بناء نظام مالي متوازن، وهذا الأخير يتطلب تصحيح التركيبة الداخلية لمكونات المصادر المالية، وذلك من خلال التركيز على تنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية المتمثلة بقطاع الصناعة وقطاع الزراعة بالإضافة الى قطاع السياحة .

الكلمات المفتاحية: قطاع، انتاجية، تنمية، تفعيل

Abstract

The achievement of the multiple functions undertaken by the state in the various fields entrusted to it requires relatively stable financial

resources that guarantee the state's success in its economic role in addition to social, cultural and political advancement. Which leads to the exercise of its functions to the fullest, as the state provides many important services that require a lot of expenses, and to ensure the survival of these services, sufficient financial resources must be provided to cover those expenses

Iraq in general suffers from an imbalance in the financial system, this imbalance resulted from the absence of planning based on balanced foundations, which led to its economic delay, as Iraq's neglect over the years of the productive sectors - industry, agriculture and tourism - made the state come out of a financial crisis and enter In another, achieving economic well-being and eliminating economic problems needs to build a balanced financial system, and the latter requires correcting the internal structure of the components of financial resources, by focusing on the development and activation of the productive sectors represented by the industrial and agricultural sectors in addition to the tourism sector

key words :Sector, productivity, development, activation

مقدمة

تطورت أهمية القطاعات الانتاجية عبر العصور والأنظمة الايدلوجية المختلفة، فقد تباينت أهمية كل نوع من أنواع القطاعات الانتاجية خلال الخمسة او الستة قرون الأخيرة ؛ وذلك نتيجة تطور أسلوب الدولة في تنظيم شؤونها وفي التدخل في مجريات الحياة المالية، إذ تتوقف أهمية هذه القطاعات بصورة رئيسية على المذهب الأيديولوجي السائد في الدولة، فاذا ما كان المذهب الفردي هو السائد فأن هذه القطاعات تتضاءل، وذلك لاتجاه الدولة نحو تضييق نطاق تدخلها في الحياة الاقتصادية والأمور المالية قدر الإمكان، لقناعتها بأن الاستغلال الفردي افضل لهذه الإيرادات وتفضيل الدولة تحصيل الضرائب من القطاع الاقتصادي والزراعي والسياحي بدلاً من تملكها والحصول على إيراداتها.

وبخلاف ذلك فان أهمية هذه القطاعات تتزايد في ظل سياسة المذاهب التدخلية، فحرص هذه المذاهب على توجيه اقتصادها يدفعها لتنمية ممتلكاتها وممارسة الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية، لتتمكن من توجيه الأسواق وتحقيق ما تصبو اليه من توازن في مختلف المجالات , في حين ان أهمية هذه القطاعات تكون اكبر بكثير في ظل السياسة الاشتراكية، إذ ان ملكية الجماعة لوسائل الإنتاج تؤدي إلى تعاظم حجم الممتلكات العامة وتنوعها، وان أرباح

هذه المشاريع التي تمتلكها الدولة توجه إلى الخزينة العامة، وتدخل ايراداً ضمن الموازنة العامة للدولة.

اولاً: اهمية الدراسة تتجسد اهمية الدراسة في بيان اهمية القطاعات الانتاجية إذا ما تم تفعيلها وتنميتها،إذ ان ايراداتها يمكن ان تمول الموازنة العامة بشكل كامل اذا ما تم تفعيلها بشكل صحيح

ثانياً : مشكلة الدراسة : تتمثل مشكلة الدراسة في الاهمال الذي تعاني منه القطاعات الانتاجية في العراق، والذي نتج عنه ضياع ايرادات تلك القطاعات الانتاجية، وبالتالي الاعتماد على مصدر ايرادي واحد خاضع لتقلبات الاسعار والازمات الاقتصادية المحلية والعالمية .

ثالثاً : فرضية الدراسة : ان الاعتماد بشكل كامل على الايرادات النفطية يمثل نقصاً في ادارة النظام الاقتصادي في العراق؛ لذلك يجب البحث عن سياسة اقتصادية فعالة وواضحة ومستقرة، ولا يمكن ان يتحقق ذلك الا من خلال تنويع مصادر الايرادات، وقد يكمن هذا التنويع في اصلاح هيكل القطاعات الانتاجية وتنميتها من خلال تنمية وتفعيل قطاع الصناعة وقطاع الزراعة وقطاع السياحة .

رابعاً: منهجية الدراسة : سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج التحليلي الاستنباطي من خلال تحليل النصوص القانونية والبيانات واراء الفقهاء مع الاشارة الى تجارب بعض الدول، للوصول الى الحلول القانونية والاقتصادية السلمية التي تهدف الى ايجاد نظام اقتصادي شامل ومتنوع .

خامساً: هيكلية الدراسة: قسمنا دراستنا على مبحثين تكلمنا في الاول عن التعريف بالقطاعات الانتاجية، وخصصنا الثاني للكلام عن سبل تنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية، وختمنا دراستنا بخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات والتوصيات , وكما يأتي:

المبحث الاول

التعريف بالقطاعات الإنتاجية

تحصل الدولة على جزء من أموالها من غلة القطاعات التي تملكها، وتتوقف الأهمية النسبية لهذه القطاعات على السياسة المالية السائدة وعلى درجة تطور دور

الدولة ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية [١]. ففي حالة تزايد التدخل ستتنمو القطاعات الانتاجية وتتعاظم أهميتها اذ تكاد تماثل الإيرادات الضريبية، اما اذا ما انحسر التدخل فأن أهمية هذه الإيرادات سوف تتضاءل ولن يكون لها إلا دور محدد في إيرادات الموازنة العامة[٢]، لذلك سوف نحاول في المطلب الاول توضيح تعريف القطاعات الانتاجية وفي الطلب الثاني سوف نبين اهميتها، وكما يأتي

المطلب الاول

تعريف القطاعات الانتاجية

يطلق فقهاء القانون المالي تسمية الثمن العام على الايرادات المتأتية من القطاعات الانتاجية والتي تحصل عليها الدولة أو اشخاص القانون من بيع (أموالها)[٣] من الدومين الخاص او بيع ثمارها أو المتاجرة بهذه الأموال او من إيجارها، أي ان الدومين ليس إيراداً بذاته الا انه يدر إيراداً للخزينة العامة يتمثل بالثمن العام أو القطاعات الانتاجية [٤], وتعرف القطاعات الانتاجية بأنها الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع لأحكام القانون الخاص مثل الأفراد والمشروعات الخاصة [٥].

المطلب الثاني

اهمية القطاعات الانتاجية

تعد القطاعات الانتاجية من أقدم الحرف التي مارسها الانسان، ويمكن ان تعود بعائدات مالية كبيرة للدولة ؛ لذلك فإن للقطاعات الانتاجية في جميع دول العالم أهمية كبيرة وموقع

---

(١) د.سعيد علي العبيدي : اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة، عمان، ٢٠١١، ص ص ١٠٨ – ١١١؛ د.علي محمد توفيق : العوامل المؤثرة في السياسة المالية للدولة، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية، ع ١، ١٩٧٦، ص ص ٥٨-٥٩.

(٢) د.شريف رمسيس تكلا : الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٩٨- ١١٢؛ د.احمد مراد : النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣، ص ص ٢٧ _ ٣١.

(٣) وهي الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة ملكية خاصة، فتستغلها وتتصرف فيها طبقاً للأحكام التي تخضع لها ملكية الافراد، وهي الأموال غير المخصصة للمنفعة العامة وان حق الدولة في الأموال الخاصة حق ملكية خاصة لا حق ملكية إدارية كما هو الحال في الدومين العام، وبشكل عام تخضع هذه الأموال لأحكام الملكية . د. نوفل علي الصفو : التعريف بأموال الدولة العامة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١، س٩، ع ٢٠، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٧ -١٢٨.

(٤) استاذنا د.احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، ط١، مطبعة جامعة تكريت، تكريت، ٢٠١٣، ص ٧١.

(٥) د. السيد عبد المولى : محاضرات في المالية العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣ ص ١٦٢.

متميز في البناء الاقتصادي للدولة في الوقت الحاضر، إذ إن تطور وتنامي الدول المتقدمة كان نتيجة التطور في القطاعات الانتاجية , والذي تم عن طريق رسم الاستراتيجيات الناجعة.

هذا وتنبع اهمية القطاعات الانتاجية من كونها تمثل مصدر مهم للإيرادات، وبالتالي تساعد في تغطية النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة المتزايدة، بالإضافة الى ذلك فإن اكثر ما يميز ايرادات القطاعات الانتاجية انها تتميز بالاستقرار والثبات على العكس من بعض الايرادات الاخرى التي تكون خاضعة للتقلبات، كما انها تساهم في تنويع مصادر الايرادات، اضف الى ذلك فإن القطاعات الانتاجية يمكن ان تساهم في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية، منها تشغيل اليد العاملة وبالتالي القضاء على مشكلة البطالة، كما ان استثمار تلك القطاعات المختلفة يمكن ان ينتشل الدولة من العجز المالي المتنامي، لذلك على الدولة ان ترسم سياسة مالية تهدف الى تنويع الاقتصاد من خلال الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وتنميتها وتفعيلها بالشكل الصحيح، إذ ان هناك الكثر من الدول مثل العراق كانت تعتمد على مصدر واحد لتمويل الخزينة العامة، الا ان زيادة الحاجات العامة وبالتالي زيادة النفقات العامة للدول التي تتطلب موارد مالية ثابته ومستقرة، دفعت حكومات الدول الى الاعتماد على القطاعات الانتاجية التي اصبحت تدر ايرادات هائلة للخزينة العامة للدول[١].

المبحث الثاني

سبل تنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية

باتت القطاعات الإنتاجية تؤدي دوراً كبيراً في تمويل الخزينة العامة، إلا إن العراق لم ينتفع من هذه القطاعات الإنتاجية التي تضاهي قطاع النفط اذا ما استغلت بشكل صحيح، فقطاع الصناعة والزراعة والسياحة لا يقل أهمية عن النفط، إلا إن سوء الاستغلال وسوء التخطيط جعل إيرادات هذه القطاعات تصل إلى ما دون الصفر، إذ يفترض تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق الازدهار والرفاه الاقتصادي، وبما إن العراق يمتلك مقومات وإمكانيات كبيرة لتحقيق تنمية وتفعيل القطاعات الإنتاجية الامر الذي يدفعنا إلى الدخول في تفاصيلها وذلك في ثلاث مطالب، الأول للكلام عن تنمية وتفعيل قطاع الصناعة في العراق، أما الثاني فسوف يكون للكلام عن تنمية وتفعيل قطاع الزراعة في العراق، في حين سوف يكون الكلام في المطلب الثالث عن تنمية وتفعيل قطاع السياحة في العراق ،وكما يأتي:

(١) سوزي علي ناشد : الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٩١.

المطلب الاول

تنمية وتفعيل قطاع الصناعة في العراق

يمثل قطاع الصناعة في العراق مختلف المشاريع الصناعية التي تشكل القطاع العام في الدولة، والتي تشكل إيراداتها جزءاً مهماً من إيرادات الدولة، وقد ظهر هذا النوع في منتصف القرن التاسع عشر، الا انه ظل في نطاق ضيق وانحسر في المرافق العامة التي لا يرغب القطاع الخاص القيام بها او لا يقوى على ذلك، إلا إن انحسار دور المذهب الحر لصالح مذهب التدخل في ظل تأثير الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى اتساع نطاق هذا النوع[١].

ويتوقف مدى اتساع هذا القطاع على طبيعة السياسة المالية للدولة، لذلك يتوقف مدى هذا الاتساع على المقارنة بين مزايا الاستغلال الفردي مع فرض ضرائب على الأرباح، وبين مزايا الاستغلال من قبل الدولة والحصول على الأرباح، مع مراعاة تحقيق الأهداف الأخرى، فاذا ما كان هدف الدولة الحصول على الاموال فيجب أن تحقق الدولة من هذه المشاريع أرباحاً اكبر من تلك التي يحققها القطاع الخاص ليمكننا القول إنها نجحت في تحقيق أهدافها، وفي هذه الحالة قد تضفي الدولة على مشاريعها الصفة الاحتكارية- يرى جانب من الفقه إن الاموال التي تحصل عليها الدولة من أثمان السلع المحتكرة تصنف تحت الضرائب غير المباشرة وليس إيرادات الدومين الصناعي[٢] -، إذ تمنع رؤوس الأموال الخاصة من دخول بعض الميادين وتقصرها على المشاريع المملوكة لها، وفي مثل هذا الوضع يتميز القطاع الصناعي بارتفاع الإيرادات مقارنه بنفقات الإنتاج، ولكي يتحقق هدف الدولة في الحصول على الاموال يجب أن يكون الطلب على السلعة التي ينتجها المشروع العام غير مرن، وان لا تكون السلعة ذات أهمية غذائية أو صحية كبيرة لكي لا يؤدي رفع ثمنها إلى الإضرار بالمستوى الغذائي أو بالمستوى الصحي للأفراد [٣].

---

(١) د. سمير صلاح الدين حمدي : المالية العامة، منشورات زين الحقوقية،بيروت، ٢٠١٥، ص ١٠١-١٠٢.

(٢) إن الزيادة في الثمن يعد ضريبة غير مباشرة على استهلاك السلعة، رأت الدولة تعذر فرضها عند قيام الأفراد بإنتاج وتداول واستهلاك السلعة، فاختارت أن تحتكر إنتاجها وتضمن ثمنها الضريبة.

(٣) هاشم الجعفري : مبادئ المالية العامة والتشريع المالي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٦١، ص٥٥-٥٧؛ د.السيد عبدالمولى، مصدر سابق، ص ص ١٦٥-١٦٦.

وفي العراق يتكون القطاع الصناعي من عدد كبير من المنشآت الصناعية منها (الماء، والكهرباء) كما أضيف إلى ذلك عدد من الشركات والمشاريع الصناعية التي انتقلت ملكيتها إلى الدولة بموجب قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت واهمها (شركة السمنت العراقية، وشركة الغزل والنسيج العراقية، وشركة السجاد العراقية، وشركة استخراج الزيوت النباتية، وشركة الدخان الأهلية، وشركة الكبريت المتحدة ..... الخ)[١] وهذا وتجدر الاشارة هنا الى ان العراق يملك اكثر من ١٩٢مشروعا صناعيا يعمل بها ما يقارب ٥٠٠.٠٠٠ فرد تعاني جميعها من التقادم والتأخر في المجال التكنولوجي. [٢] هذه المؤسسات في القانون تعتمد على التمويل الذاتي[٣]، ومن المفترض أن تمول الموازنة العامة للدولة، إلا إنها باتت لا تستطيع أن تحقق إيرادات تغطي من خلالها نفقاتها التشغيلية، التي تمثل الرواتب والأجور الجزء الأعظم منها، فقد أصبحت غير قادرة على تغطية تكاليفها بصورة ذاتيه.

هذا وان تطوير قطاع الصناعة في العراق يتطلب اعادة هيكلة الشركات العامة، بالإضافة الى قيام السلطة التشريعية بتشريع القوانين اللازمة وتفعيل المشرع منها وتعديله عن طريق ما تملكه من سلطات في مواجهة السلطة التنفيذية لإعادة تفعيل الشركات العامة من خلال سلطتها الرقابية والتشريعية بالوقوف على اسباب توقف هذه الشركات وايجاد الحلول اللازمة لها، اضف الى ذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة صناعياً والتي اسهمت سياستها الاقتصادية الناجعة في تنويع مصادر الايرادات، كذلك تذليل الاجراءات التي تعيق تدفق المواد الاولية اللازمة كمدخلات للقطاع الصناعي من خلال تسهيلات الدخول الجمركي والاعفاء من الضرائب وغيرها من الوسائل، والعمل على تهيئة بنية تحتية مناسبة للإنتاج .

---

(١) قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤، منشور في الوقائع العراقية بالعدد ٦٧٥، في ١٤/ ٧/ ١٩٦٤.

٢ - كمال البصري :الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي, المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ,بغداد ,ط١ , بدون سنة نشر, ص١٩.

(٣) تعمل هذه المؤسسات وفق قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ منشور في جريدة الوقائع العراقية العدد ٣٦٥٨ في ١/٩/ ١٩٩٧، هذا القانون يلزم مؤسسات التمويل الذاتي تحقيق الأرباح وتسديد حصة الموازنة العامة من هذه الأرباح بنسبة ٤٥% من إجمالي أرباح تلك المؤسسات.

المطلب الثاني

تنمية وتفعيل قطاع الزراعة في العراق

تنطلق أهمية الزراعة من كونها واحدة من القطاعات الانتاجية المركزية لما توفره من السلع الغذائية والمواد الأولية اللازمة للقطاعات الأخرى وتوفير فرص عمل واسعة، هذا ويتميز العراق بشكل عام بمقومات أساسية لتنمية قطاع الزراعة والتي تتمثل ب (توفر مساحات واسعة صالحة للزراعة في عموم العراق، وفرة الموارد المائية، وفرة الأيدي العاملة، تنوع المنتجات الزراعية وتوزيعها المكاني) [١], إذ إن لقطاع الزراعة دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، فهناك علاقة موجبة بين النمو في الناتج القومي الإجمالي والنمو في الزراعة وكذلك النمو في الصناعة، إذ إن الدول التي حققت نمو عالي في الصناعة حققت ذلك النمو في الزراعة أيضاً، إذ لم يتحقق الأمن الغذائي فلن يتحقق النمو الاقتصادي لان الأمن الغذائي اصبح مشكلة تواجه العالم اجمع، كما اصبح الاهتمام بالزراعة امر جوهري لأنها تمثل مصدر إيراد لا ينضب وهذا يمثل اهم أسباب اعتماد دول العالم على الزراعة [٢] هذا ويمتلك العراق جميع مقومات ازدهار الزراعة – بما فيها النباتية والحيوانية – التي تساعد على تمويل الخزينة العامة للدولة، فمن اهم المنتجات النباتية التمور إذ يوجد في العراق مئات الأنواع منها وتعد من أجود أنواع التمور في العالم، بالإضافة إلى المحاصيل الحقلية من (القمح، والشعير، والرز) ومحصول الطماطم، كما تزخر بالثروة الحيوانية واهما الأسماك إذ تعد الثروة السمكية احد اهم ميادين التنمية الاقتصادية لما تتمتع به من مورد دائم له صفة الاستمرار والتجدد ولا ينضب في ظل الاستغلال الاقتصادي له, الا ان تردي القطاع الزراعي بسبب الاهمال وعدم اعطاء هذا القطاع الاهمية التي يستحقها ضيع على العراق امكانية تعدد مصادر الايرادات، إذا يمكن للقطاع الزراعي ان يساهم في حل الازمة المالية التي يعاني منها العراق منذ عقود من الزمن [٣].

---

(١) د. علي عبدالهادي سالم : نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع ٩، المجلد ٤، ٢٠١٢، ص ص ٦٥-٦٦.

(٢) جواد كاظم حميد : واقع القطاع الزراعي في محافظة البصرة وأفاقه المستقبلية : بحث منور في مجلة دراسات البصرة، ع ١٥، س ٨، ٢٠١٣، ص ٣١٦

(٣) محمد عبدالكريم منهل العقيدي: الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق, بحث منشور في مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, الجامعة المستنصرية , العدد (٢٠),٢٠٠٦، ص١٣٧ .

المطلب الثالث

تنمية وتفعيل قطاع السياحة في العراق

تعد السياحة مورداً مالياً إضافياً مع باقي القطاعات الإنتاجية، وفي بعض الدول تعد المورد الرئيسي، لأنها تعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتوفر فرص العمل وتساهم في توفير فرص استثمارية عديدة، إذ إنها لم تعد مجرد انتقال الأفراد من دولة إلى دولة كما في السابق بل أصبحت حاجة اجتماعية أساسية، كما تعد مورد للعملات الأجنبية وتساهم أيضاً في نشر الثقافة والوعي وتبادل الثقافات بين الدول والشعوب، اضف الى ذلك فإن قطاع السياحة يعد من القطاعات المتنامية سريعة المردود، كما انه يختلف عن بقية القطاعات الاخرى حيث لا يتوقف عند تشغيل عدداً من العاملين فيه، بل هو ابعد هدفاً واوسع غاية، إذ ينتفع من مردود قطاع السياحة اكبر عدد من المواطنين، لذلك يفترض ان يكون هذا القطاع من الاعمدة الرئيسية للاقتصاد وخاصة الاقتصاد العراقي فكما معلوم فإن العراق يعد أرض خصبة بمقومات الجذب السياحي ويضاهي الكثير من الدول . [١]

هذا ويمتلك العراق مقومات السياحة المتنوعة والمنتشرة في جميع أرجائه ومنها السياحة الدينية أو الاثرية أو الطبيعية والتي تعد مصدراً هاماً من مصادر الإيرادات لكونها تجذب السياح من مختلف الدول، حيث إن المراقد الدينية تحصل إيرادات مختلفة نتيجة للنشاط السياحي وللأقبال المستمر من قبل السواح حيث إن السياحة الدينية يمكن أن تكون باب يثرى من خلاله فيما لو أحسن التصرف بهذه الإيرادات [٢]، إلا انه على الرغم من امتلاك العراق الكثير من مقومات الازدهار والإمكانيات المتنوعة بما تمتلكه من ارث حضاري وديني، تتمتع به منذ اقدم العصور والذي ساعد على خلق المقومات السياحية بكل أشكالها الدينية والأثرية والترفيهية، إلا إنها لم تستفد اقتصادياً من هذا القطاع [٣].

إذ يوجد في العراق العديد من المواقع الأثرية، إلا إن إهمال هذه المواقع الأثرية جعلها مجهولة فالبعض لا يعلم بوجود مناطق أثرية في الكثير من المناطق، وهذا إن دل على شيء

---

(١) هادي فيصل سعدون: الأمن السياحي وتطور السياحة في العراق، مجلة دراسات تربوية، وزارة التربية، مجلد (١٣)، عدد (٥٢)، ٢٠٢٠، ص٢٣١.

(٢) رشا عبدالله عبد الحسن: المعاملة الضريبية لإيرادات السياحة الدينية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٤، ص١٢٥.

(٣) وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء : مؤشرات إحصائية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٣)، أيلول ٢٠١٤، ص١٩

فإنه يدل على مدى إهمال قطاع السياحة وتراجعه وعدم مواكبة التطورات العالمية والاهتمام الدولي، أما فيما يتعلق بالسياحة الدينية فإن العراق فيه الكثر من المزارات الدينية (للمسلمين وللمسيح ولليهود الخليج العربي كما يقسمها شط العرب مؤلفاً خلال امتداده جزراً وانهاراً فرعية تساعد جميعها على تنمية السياحة الترفيهية [١].

هذا القطاع كان يمثل احد أنواع القطاعات العامة التي يكون الانتفاع بها مجانياً أو شبه مجاني وهو لايزال كذلك في بعض الدول، إلا انه تحول في اغلب الدول إلى قطاع خاص يدر إيرادات طائلة للخزينة العامة [٢] ففي العراق يعد القطاع السياحي من القطاعات الرئيسة، التي يمكن أن يعول عليها في تنمية الإيرادات العامة، إذ يحتل العراق المراكز المتقدمة في جانب السياحة بين الدول النامية، لا سيما السياحة الدينية [٣]، فالسياحة في العراق لها خصوصية يمكن الاعتماد عليها وبشكل كبير لزيادة الإيرادات العامة وخلق قطاع يمكن أن يؤثر إيجابياً في مفاصل الاقتصاد في الدولة [٤].

الخاتمة

بعد البحث في تفاصيل وجزئيات هذه الدراسة والدخول في حيثياتها، ودراسة المصادر وتحليل المواد القانونية، نبين هنا اهم ما توصلنا إليه من استنتاجات:

أولاً :- الاستنتاجات

١- استحوذ العراق على كثير من صور القطاعات الانتاجية (الصناعي، والزراعي، والسياحي ....الخ)، إلا إن الواقع الفعلي مختلف فامتلاك الدولة للكثير من صور القطاعات الانتاجية لم يؤثر في الإيرادات بشكل إيجابي بل العكس كان سلبياً، فبدل ان ترفد هذه الأملاك الموازنة العامة بالإيرادات باتت تشكل عبئاً عليها، إذ تخصص نسب كبيرة من الإيرادات للأنفاق على هذه القطاعات .

---

(١) د. معن عبود علي : الثروات غير النفطية لأهوار جنوب العراق الأهمية وسبل الاستغلال، ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي ملامح الانهيار وفرص الاختيار ،الذي أقامته كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة للفترة من ٢٠-٢١/ ٢٠١٦/٤، ص ص ٤٩٢ -٤٩٣.

(٢) د. احمد خلف حسين الدخيل، المالية العامة من منظور قانوني، مصدر سابق، ص٧٠.

(٣) للتفصيل في ذلك ينظر جاسم عمران مشجل: النظام القانوني لاستثمار أموال العتبات المقدسة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠١٣، ص ص ١٣١ -١٩١.

(٤) سبل تنمية مصادر الإيرادات العامة في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٩ ص ٢٧.

٢- يعد العراق من الدول ذات المورد السياحي سواء الديني او الاثري بالدرجة الاساس وان استغلال ذلك المورد سيكون له دور كبير في حل الكثير من المشكلات الاقتصادية.

٣- يمتلك العراق جميع مقومات ازدهار القطاع الزراعي – بما فيه النباتي والحيواني –التي تساعد على وضع الحلول لجميع المشكلات الاقتصادية، فمن اهم المنتجات النباتية التمور إذ يوجد في العراق مئات الأنواع منها وتعد من اجود أنواع التمور في العالم، بالإضافة إلى المحاصيل الحقلية من (القمح، والشعير، والرز)، كما يزخر بالثروة الحيوانية واهما الثروة البحرية إذ تعد الثروة السمكية احد اهم ميادين التنويع الاقتصادي لما تتمتع به من مورد دائم له صفة الاستمرار والتجدد ولا ينضب في ظل الاستغلال الاقتصادي له

٤- امتلاك العراق لمقومات الازدهار والإمكانيات المتنوعة بما يمتلكه من ارث حضاري وديني، يتمتع به منذ اقدم العصور والذي ساعد على خلق المقومات السياحية بكل أشكالها الدينية والأثرية والترفيهية، إلا إنه لم ينتفع اقتصادياً من هذا القطاع.

ثانياً : التوصيات

١- يفترض تنويع مصادر الإيرادات، من خلال تنمية وتفعيل القطاعات الانتاجية لتحقيق الازدهار والرفاه الاقتصادي.

٢- يجب تطوير قطاع الصناعة في العراق من خلال اعادة هيكلة الشركات العامة، بالإضافة الى قيام السلطة التشريعية بتشريع القوانين اللازمة وتفعيل المشرع منها وتعديله عن طريق ما تملكه من سلطات في مواجهة السلطة التنفيذية لإعادة تفعيل الشركات العامة من خلال سلطتها الرقابية والتشريعية بالوقوف على اسباب توقف هذه الشركات وايجاد الحلول اللازمة لها.

٣- دعم وتنمية القطاع الزراعي بما فيه (النباتي والحيواني) في العراق وتطويره إذ يعد هذا القطاع من اهم القطاعات الإنتاجية فقد أثبتت الدراسات إن الزراعة غير قابلة للنضوب وهي بذلك تمثل مورد مالي ثابت ومستقر .

٤- تطوير وتنمية قطاع السياحة في العراق لمواكبة العالم في هذا القطاع، لان إيرادات قطاع السياحة أصبحت اليوم تنافس إيرادات النفط فبعض الدول النفطية باتت تعول على إيرادات السياحة اكثر من الإيرادات النفطية .

المصادر

اولاً : الكتب

١- د. احمد خلف حسين الدخيل : المالية العامة من منظور قانوني، ط١، مطبعة جامعة تكريت، ٢٠١٣.
٢- د. احمد مراد : النظام المالي في البلدان الاشتراكية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣ شريف رمسيس تكلا : الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩.
٣- د. سعيد علي العبيدي : اقتصاديات المالية العامة، ط ١، دار دجلة، عمان، ٢٠١١.
٤- د. سمير صلاح الدين حمدي : المالية العامة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٥ .
٥- سوزي علي ناشد : الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠٠٠.
٦- د. السيد عبد المولى :محاضرات في المالية العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣
٧- كمال البصري :الموازنة الفدرالية وتحديات الاقتصاد العراقي, المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي ,بغداد
٨- هاشم الجعفري:مبادئ المالية العامة والتشريع المالي،طبع سلمان الأعظمي،بغداد،١٩٦١

ثانياً : الرسائل

١- جاسم عمران مشجل: النظام القانوني لاستثمار أموال العتبات المقدسة، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة كربلاء، ٢٠١٣.
٢- رشا عبدالله عبد الحسن: المعاملة الضريبية لإيرادات السياحة الدينية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٤ .

ثالثاً : البحوث

١- جواد كاظم حميد : واقع القطاع الزراعي في محافظة البصرة وأفاقه المستقبلية : بحث منور في مجلة دراسات البصرة، ع ١٥، س ٨، ٢٠١٣ .
٢- د. علي عبدالهادي سالم : نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع ٩، المجلد ٤، ٢٠١٢ .
٣- د. علي محمد توفيق : العوامل المؤثرة في السياسة المالية للدولة، بحث منشور في مجلة العلوم الإدارية، ع ١، ١٩٧٦.
٤- محمد عبدالكريم منهل العقيدي: الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق, بحث منشور في مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, الجامعة المستنصرية , العدد (٢٠),٢٠٠٦.
٥- د. معن عبود علي : الثروات غير النفطية لأهوار جنوب العراق الأهمية وسبل الاستغلال، ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الاقتصاد العراقي ملامح الانهيار وفرص الاختيار ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة وكلية شط العرب الجامعة ٢٠-٢١/ ٢٠١٦/٤.
٦- د. نوفل علي الصفو : التعريف بأموال الدولة العامة، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١، س٩، ع ٢٠، ٢٠٠٤ .
٧- هادي فيصل سعدون: الأمن السياحي وتطور السياحة في العراق، مجلة دراسات تربوية، وزارة التربية، مجلد (١٣)، عدد (٥٢)، ٢٠٢٠ .
٨- وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء : مؤشرات إحصائية عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي في العراق للمدة من (٢٠٠٩-٢٠١٣)، أيلول ٢٠١٤ .

رابعاً : القوانين

١- قانون تأميم بعض الشركات والمنشآت رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٤
٢- قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧

خامساً :الوقائع العراقية

١- الوقائع العراقية العدد ٦٧٥ لسنة ١٩٦٤.
٢- الوقائع العراقية العدد ٣٦٥٨ لسنة ١٩٩٧